

كيف تتلاعب "حماس" بأعداد القتلى في غزة:

دراسة عدد الذكور الناقص ومشاكل أخرى

غابرييل إبستين



ملخص تنفيذي

تشكل حرب ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر بين "حماس" وإسرائيل حدثاً مدمراً ومأساوياً أدى إلى مقتل آلاف المدنيين غير المقاتلين وتشريد كثيرين آخرين. وكما أشار المحللون في البداية، فإن الضرر الذي يلحق بالمدنيين أمر لا مفر منه في المعارك الحضرية حيث يختبئ المقاتلون الإرهابيون بين السكان ويرفضون الاستسلام. وقد تسببت التكلفة الإنسانية في الحرب الحالية باستياء مبرر، وأصبحت أرقام الوفيات الصادرة عن وزارة الصحة و"المكتب الإعلامي الحكومي" في غزة، وكلتا المؤسستين تديرهما "حماس"، محور تركيز الرعب العالمي، حيث قدمت مقاييس تم الاعتماد عليها على نطاق عالمي تقريباً من قبل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية وفي "محكمة العدل الدولية".

وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات قد قبلت هذه الأرقام دون انتقاد، بل وأبلغت عنها في البداية كوقائع تم التحقق منها، من دون أي إخلاء للمسؤولية مفاده أنه تم تقديمها من قبل أحد أطراف النزاع أو الاعتراف باستحالة تقديم إحصائيات دقيقة وفي الوقت الحقيقي عن الوفيات في ظل ظروف الحرب، إلا أن العديد من الأسباب تدعو إلى التشكيك في أرقام وزارة الصحة و"المكتب الإعلامي الحكومي" في غزة.

وخلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس الأمريكي بايدين في 25 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب عن شكوكه قائلاً إنه لا يثق في الأرقام التي قدمتها المصادر الفلسطينية، على الرغم من تراجعها عن هذه التصريحات في وقت لاحق في اجتماع مع زعماء أمريكيين مسلمين.

ويُعتبر إحصاء عدد القتلى في خضم أي نزاع صعباً، ناهيك عن المعارك في المناطق الحضرية مثل تلك الدائرة في غزة. ولدى "حماس" حوافز استثنائية، بالإضافة إلى الوسائل والأساليب والفرص، للمبالغة في أعداد القتلى المدنيين. والأمر الأكثر وضوحاً هو العلامات التي تدل أنه تم التلاعب بمقاييس وزارة الصحة و"المكتب الإعلامي الحكومي" في غزة بشكل متكرر لحذف وفيات الذكور أو التعتيم عليها، علماً أنها من أكثر الفئات التي قد تضم مقاتلين. وإذا فشلت أعداد القتلى في غزة في التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ولم تبلغ بشكل كافٍ عن الوفيات بين الرجال، وسلطت الضوء على الوفيات بين النساء والأطفال، كما حدث حتى الآن، سيفترض المراقبون كما هو متوقع أن النساء والأطفال هم الذين يُقتلون بشكل رئيسي.

وعلى الرغم من أن الآلاف من الفلسطينيين غير المقاتلين، بمن فيهم ذكور في سن الخدمة العسكرية، قُتلوا بلا شك في النزاع الذي بدأته "حماس"، إلا أنه يجب على العالم أيضاً أن يعترف بأن الحركة تلاعبت بالأعداد المزعومة من الوفيات بين المدنيين واستغللتها لتحقيق مصلحتها الاستراتيجية، في محاولة للحد من العمليات الإسرائيلية الجوية والبرية وإثارة الغضب الدولي. وقد كررت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية هذه المزاعم دون التدقيق فيها بشكل مناسب، وقامت بدورها بتأييد جهود "حماس" الدعائية وتعزيزها. وفي الواقع، لا أحد يعرف حتى الآن نسبة المدنيين المتضررين مقارنةً بمقاتلي "حماس"، وينبغي أن يتم التحقيق في هذه النسبة قبل اعتمادها أو تتم الإشارة إليها على الأقل كتقييم مؤقت يعتمد إلى حد كبير على مقاييس منخفضة الجودة تقدمها جهة مقاتلة معروفة بسجلها الحافل القائم على الترويج للوفيات بين المدنيين.

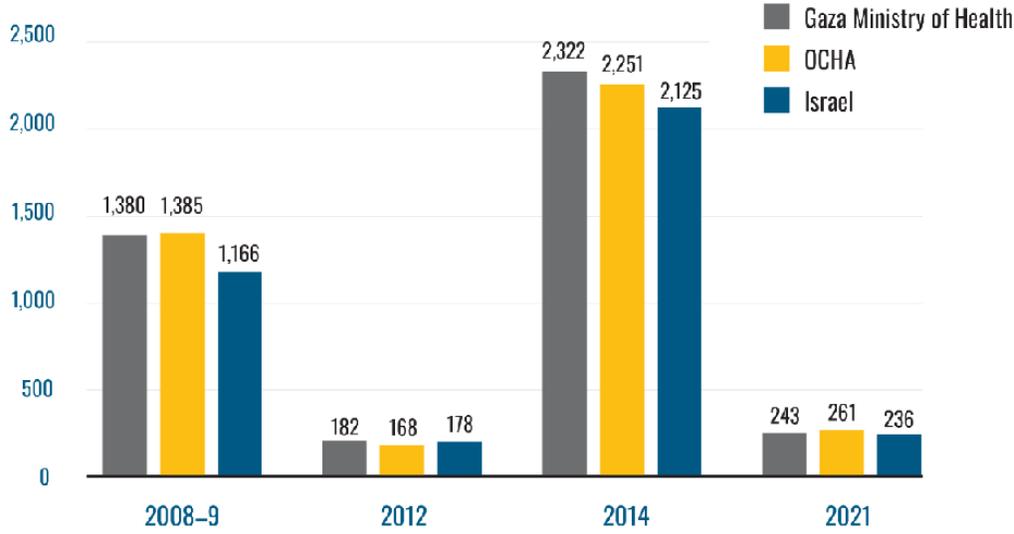
وبالنسبة لسلطات غزة، أتاحت الجولات السابقة من النزاع مع إسرائيل، في الأعوام 2008-2009، و2012، و2014، و2021، خبرة كبيرة في الإبلاغ عن الوفيات ونظماً راسخاً لنقل المقاييس إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. فقد أكد عدد من التحليلات ذات الصلة أن إحصائيات وزارة الصحة في غزة كانت دقيقة نسبياً منذ حرب 2008-2009 - والتي أطلقت عليها تسمية "عملية الرصاص المصبوب" الإسرائيلية - وتُعتبر ذات مصداقية بشكل عام من قبل الحكومة الأمريكية والوكالات الدولية. وبصورة عامة، تتوافق أرقام الوفيات السابقة الصادرة عن وزارة الصحة بشكل وثيق نوعاً ما مع الأعداد التي تم التحقق منها من قبل "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" وهي لم تتحرف بشكل غير عادي عن التقييمات التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية أو المنظمات البحثية مثل "مركز منير عميت للمخابرات ومعلومات الإرهاب"، المرتبط بشكل وثيق بوكالات الدفاع والمخابرات الإسرائيلية (انظر الشكل 1).

إحصاء الوفيات وإجراءات الإبلاغ عنها في غزة

في النزاعات السابقة، سعت الأمم المتحدة جاهدة للتحقق من الوفيات التي أبلغت عنها وزارة الصحة في غزة وتصنيفها في الوقت الحقيقي إما كوفيات للمدنيين أو للمسلحين، باستخدام مجموعة الحماية، وهي شبكة من "المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة"، يديرها "مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة". وقد أشار العديد من المحللين إلى هذه السابقة ذات الدقة النسبية للإشارة إلى أن أرقام وزارة الصحة قد تكون ربما دقيقة إلى حد ما في هذه الحرب أيضاً. ولكن لا ينبغي المبالغة في دقة الإحصائيات العائدة للنزاعات السابقة. فقد شهدت الجولات السابقة من القتال أيضاً تناقضات كبيرة بين الأرقام

السلطانية والأمية والإسرايلية بشأن نسبة المسلحين مقابل نسبة المدنيين الذين قتلوا (على سبيل المثال، قدر "مركز مثير عميت للمخابرات ومعلومات الإرهاب" أن ما يقرب من نصف سكان غزة الذين قتلوا في نزاع عام 2014 كانوا مسلحين بينما قدر "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" نسبتهم بـ 21 في المائة فقط).

Figure 1. Fatality Estimate Comparison: Major Hamas-Israel Wars, 2008–21



فضلاً عن ذلك، لم تبذل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الجهود ذاتها للتحقق من الوفيات في الحرب الحالية كما فعلت في الماضي. فـ "مجموعة الحماية المخصصة لفلسطين" لم تصدر سوى وثيقتين فقط منذ بدء القتال، ولم تقدم أي منهما تقديرات مستقلة لعدد القتلى. كما لم تقم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بذلك في هذا النزاع، ومنها "مركز الميزان لحقوق الإنسان" ومقره "جباليا"، والذي سبق أن استخدم المقابلات الميدانية للإبلاغ عن الوفيات. وكان "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" شفافاً بشأن عدم قدرته على التحقق من ادعاءات وزارة الصحة في غزة، مشيراً في أول بيان التأثير المبلغ عنه في 27 تشرين الأول/أكتوبر إلى أنه "لم يتمكن حتى الآن من إنتاج إحصائيات مستقلة وشاملة ومثبتة عن عدد الضحايا". وهكذا، ولأول مرة، لا تستطيع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التحقق من عدد القتلى في الوقت الحقيقي، ولم تحاول التمييز بين القتلى من المدنيين والمقاتلين، مما يساهم في خلق تصور خاطئ تنقل فيه الأمم المتحدة مزاعم "حماس"، مما يضيف مصداقية معينة على هذه المزاعم ويسمح بقبولها من دون تحديدها بغض النظر عن التشوهات الكبيرة مثل عدد الوفيات الناقص من الذكور البالغين.

العمليات التي سبقت التوغل البري الإسرائيلي

في الأسابيع الأولى من الحرب، كانت وزارة الصحة في غزة بمثابة غرفة مقاصة وآلية إبلاغ عن الوفيات في غزة، حيث كانت تنقل نتائجها إلى وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية التي مقرها في رام الله، ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام. وكانت الوفيات تحصى في شبكة مؤلفة من ستة وثلاثين مستشفى في غزة، تضم مزيجاً من المرافق الحكومية والخاصة التي تمولها منظمات غير حكومية ودول أجنبية، إلى جانب "جمعية

الهلال الأحمر الفلسطيني"، والمشارح، وغيرها من الجهات غير المحددة. وبموجب هذا النظام، يتم الكشف عن هوية الجثث وإدخالها في نظام مركزي لجمع المعلومات. وخلال الأسابيع الأولى من النزاع، كانت التقارير الصباحية اليومية عن الوفيات ترد من مصادر مختلفة، سواء من المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، الدكتور أشرف القدرة، أو من تطبيق "تلغرام" أو قنوات التواصل الاجتماعي الأخرى التابعة لوزارة الصحة، أو "المكتب الإعلامي الحكومي" الذي تديره "حماس"، أو "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية" الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية ("وفا"). كما كانت هذه الأرقام تقدم مباشرة إلى "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية"، الذي كان يُدرجها في تحديثاته اليومية العاجلة وبيانات الأثر المبلغ عنه، وكذلك إلى "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" ("الأونروا").

وكان هذا النظام يعمل على ما يبدو بشكل جيد نسبياً خلال مرحلة الحملة الجوية من الحرب، على الرغم من التدهور الشديد في النظام الطبي في غزة وما يرتبط به من قدرة على الإبلاغ عن الوفيات وإحصائها. ففي الفترة الممتدة بين 7 و12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت وزارة الصحة في غزة تحديثات يومية لعدد الوفيات الإجمالي مع تصنيف الوفيات الإجمالية وفقاً لما إذا كانت من الرجال أو النساء أو الأطفال (18 عاماً أو أصغر). وبعد أن شهد المجموع المبلغ عنه في الفترة 13-17 تشرين الأول/أكتوبر فجوة، استأنفت وزارة الصحة عمليات الإبلاغ هذه في 18 تشرين الأول/أكتوبر، ومن 19 تشرين الأول/أكتوبر إلى 10 تشرين الأول/نوفمبر، أصدرت بيانات مصنفة بشكل منتظم، شملت فئة لكبار السن (60 وما فوق). وخلال هذه الفترة، نشر كل من وزارة الصحة في رام الله و"المكتب الإعلامي الحكومي"، وهو وحدة تابعة لوزارة الإعلام التي تديرها "حماس"، تقارير غير منتظمة خاصة بهما تتوافق بشكل عام مع تقارير وزارة الصحة في غزة. ومن جهته، نقل "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" معلومات عن وزارة الصحة في تقاريره اليومية، لكنه لم يكن دائماً يقدم بيانات مصنفة وأحياناً كان يبلغ بشكل غير متسق عن عدد النساء البالغات اللواتي يُقتلن (حيث كان يجمع الشريحتين العمريتين للنساء بين 19 و59 عاماً و60 عاماً وما فوق في بعض الأحيان ويفصل بينها في أحيان أخرى).

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل يوم من بدء الغزو البري الإسرائيلي، نشرت وزارة الصحة في غزة قائمة تضم 7028 شخصاً زُعم أنهم توفوا، وشملت القائمة (في معظم الحالات) أسماؤهم وأرقام هوياتهم وأعمارهم وجنسهم. وتم الكشف بالكامل عن هوية جميع هؤلاء الأفراد باستثناء 281 شخصاً، مما سمح بإلقاء نظرة فاحصة على أرقام الوزارة. وكانت نقطة الضعف الرئيسية في هذه البيانات، كما في التقارير السابقة، هي فشل وزارة الصحة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين الذين قُتلوا أو الوفيات الناتجة عن الأعمال الإسرائيلية وتلك الناتجة عن الأعمال المسلحة الفلسطينية، سواء أثناء القتال أو من خلال عمليات الإطلاق الفاشلة للصواريخ التي كانت تسقط في غزة. ويقدر جيش الدفاع الإسرائيلي أن حوالي ألفي عملية إطلاق صاروخية فاشلة من هذا القبيل حدثت منذ بداية الحرب.

تدهور الجهود مع تقدم المعركة

أدى توسع القتال في 27 تشرين الأول/أكتوبر ليشمل العمليات البرية داخل قطاع غزة إلى إبطال فعالية نظام الإبلاغ العادي بالكامل. وبغض النظر عن دقة أعداد الوفيات التي أعلنتها وزارة الصحة في النزاعات الماضية، تختلف الحرب الحالية إلى حد كبير من حيث النطاق، حيث ربما شهدت نزوحاً داخلياً لنحو 1.7 مليون فلسطيني. كما أنه النزاع الأول في غزة الذي ينطوي على فقدان شديد ومتكرر للاتصالات، بالإضافة إلى إغلاق وإخلاء المستشفيات وعمليات برية شاملة لجيش الدفاع الإسرائيلي.

وتؤكد الأرقام فقدان المستشفيات لقدرتها الاستيعابية. فبعد ستة أسابيع من بدء العمليات البرية، بقي ثماني عشرة مستشفى فقط من أصل ستة وثلاثين مستشفى في غزة تعمل (بشكل ما)، ولم يكن سوى عدد قليل منها يعمل جزئياً في شمال القطاع. وفي ظل هذه الظروف، لا يتم نقل العديد من الجرحى أو القتلى من سكان غزة إلى المستشفى، حيث يتم إحصاؤهم رسمياً. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تفتقر سيارات الإسعاف إلى الوقود أو لا يمكنها ببساطة الوصول إلى مناطق الحرب. ومع تقدم المعركة، انتشرت التقارير عن عمليات دفن جماعية لسكان مجهولي الهوية من غزة، قد لا يتم الإبلاغ عن وفاتهم إلى وزارة الصحة. ويشير ذلك إلى احتمال أن يكون قد يتم التبليغ عن عدد أقل من إجمالي عدد الوفيات، كما يحدث غالباً في المعارك الحضرية المربكة، على الرغم من أن أسماء بعض الأشخاص الذين لم يعودوا في عداد المفقودين أو الذين تم إنقاذهم لا تتم إزالتها من قوائم القتلى المفترضين.

وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزارة الصحة أنها فقدت قدرتها على إعداد حصيلة الوفيات اليومية بسبب انهيار البنية التحتية الطبية في شمال غزة، على الرغم من أن وزارة الصحة في رام الله استمرت على ما يبدو في تلقي تحديثات متفرقة حتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر. وقبل ذلك بأسبوع، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ "المكتب الإعلامي الحكومي"، الذي تديره "حماس"، بالإبلاغ عن إحصائه الخاص، باستخدام منهجية مجهولة شملت الجامعات الفرعية للنساء والأطفال. واستأنفت وزارة الصحة الإبلاغ عن الإجمالي اليومي في 2 كانون الأول/ديسمبر، لكنها لم تدرج الجامعات الفرعية في تقاريرها اليومية منذ ذلك الحين. وكان "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" يحصل على البيانات حصرياً من "المكتب الإعلامي الحكومي" في الفترة بين 22 تشرين الثاني/نوفمبر و 2 كانون الأول/ديسمبر، ثم أخذ يحصل على البيانات من الهيئتين حتى نهاية العام، على الرغم من توقفه عن الإبلاغ عن الجامعات الفرعية للنساء والأطفال في 11 كانون الأول/ديسمبر. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، استشهد "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" بإحصاء "المكتب الإعلامي الحكومي" للمرة الأخيرة، وبعد الإبلاغ عن أرقام المكتب بشكل مستمر لمدة شهر، أصدر تحذيره الأول الذي مفاده أن "منهجية المكتب غير معروفة".

بالإضافة إلى ذلك، كشفت وزارة الصحة في غزة، في تقرير مفصل لحالة طوارئ الصحة العامة أصدرته بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر، أنه بعد 10 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بالاعتماد على "مصادر إعلامية موثوقة"، أي مواقع إخبارية ومقاطع تلفزيونية بشكل رئيسي، لتتبع الوفيات في شمال القطاع. ولم يتم الاعتراف باستخدام هذه الطريقة، وهي أقل دقة بكثير من الاعتماد على تعداد المستشفيات والمشارح، في أي تقارير إخبارية أو تقارير صادرة عن "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" التي استعرضها كاتب هذا البحث (انظر المزيد من المناقشة حول هذا الموضوع في القسم التالي). وأكد تقرير نهاية العام لوزارة الصحة أن هذه الممارسة مستمرة وأن ما يزيد قليلاً عن 60 في المائة من الوفيات المبلغ عنها بين 11 تشرين الثاني/نوفمبر و 31 كانون الأول/ديسمبر كان مستنداً إلى مصادر إعلامية. وفي 6 كانون الثاني/يناير، بدأت وزارة الصحة، التي قدمت بذلك طريقة إحصاء ثالثة، بدعوة سكان غزة إلى تقديم تقارير عن الوفيات والمفقودين عبر نموذج "غوغل".

مؤشرات الدقة المنخفضة في مقاييس الوفيات

في غياب أطراف ثالثة تعمل على التحقق من الإحصاء في الوقت الحقيقي، اكتفى المحللون الأجانب بتكهنات مبنية على بيانات جزئية. على سبيل المثال، قارنت ورقة بحثية قصيرة في مجلة "ذا لانسيت" الطبية أرقام الوفيات التي أعلنتها وزارة الصحة في غزة مع أرقام "الأونروا" لعدد موظفيها الذين قُتلوا بين 7 تشرين

الأول/أكتوبر و10 تشرين الثاني/نوفمبر، وخلصت على أساس خطوط اتجاه مماثلة منفردة إلى أن وزارة الصحة في غزة لم تكن تضخم أرقامها. لكن نظراً للعدد الصغير نسبياً من موظفي وكالة الأمم المتحدة - حوالي 13 ألفاً - فإن مهمتها هي "الأسهل" إلى حد كبير، في حين أن وزارة الصحة (التي تغطي أكثر من مليوني نسمة) هي على الأرجح أكثر عرضة لأن تخطئ في تقاريرها.

التناقضات في مجموعة البيانات

يكشف تحليل تقارير الوفيات الصادرة عن وزارة الصحة التي تديرها "حماس" و"المكتب الإعلامي الحكومي" ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و31 كانون الأول/ديسمبر عن تناقضات إحصائية، على غرار تحليل الوفيات المبلغ عنها في انفجار "المستشفى الأهلي" في 17 تشرين الأول/أكتوبر في مدينة غزة، وقائمة للقتلى نشرتها وزارة الصحة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، وتقارير مفصلة عن طوارئ الصحة العامة تم نشرها في 11 و31 كانون الأول/ديسمبر. والاستنتاج الرئيسي من هذه التناقضات هو أنه تم التقليل بشدة من عدد الرجال الذين قتلوا، لا سيما بعد 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما بدأت وزارة الصحة بالاعتماد على التقارير الإعلامية للحصول على حصيلة القتلى من شمال غزة. ومع ذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى الملاحظة التحذيرية التالية: على الرغم من أن معظم المقاتلين هم من الرجال، فإن معظم الرجال في غزة ما زالوا مدنيين، ونتيجة لذلك، فإن العدد الإجمالي للرجال الذين قتلوا لا يمثل عناصر "حماس" تمثيلاً تاماً.

ويتزامن انخفاض عدد الوفيات بين الذكور البالغين مع ارتفاع مماثل في عدد الوفيات بين الأطفال. فقد أبلغ "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" للمرة الأولى عن وفيات الأطفال في 18 تشرين الأول/أكتوبر، نقلاً عن بيان صحفي صادر عن "المكتب الإعلامي الحكومي" في 16 تشرين الأول/أكتوبر يدعي أن عدد القتلى الإجمالي بين الأطفال هو 853. لكن في 19 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" نقلاً عن وزارة الصحة، أن 1524 طفلاً قتلوا بإجمال، مما يشير إلى زيادة قدرها 671 طفلاً في ثلاثة أيام. وتم الإبلاغ عن زيادة في إجمالي الوفيات خلال تلك الفترة بمقدار 977 (من 2808 إلى 3785)، مما يعني أن الأطفال يشكلون 69 في المائة من الوفيات وأن 306 رجلاً أو امرأة فقط قُتلوا خلال ثلاثة أيام، وهي نتيجة غير اعتيادية للغاية مقارنةً بكل فترة أخرى من الحرب. ويمكن أن يُنسب الخطأ هنا إلى "المكتب الإعلامي الحكومي" (ومنهجيته غير المعروفة) إلى جانب "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، الذي استشهد بالعدد دون تحييص قبل العودة إلى أرقام وزارة الصحة في 19 تشرين الأول/أكتوبر.

وتعكس الادعاءات التي أعقبت انفجار "المستشفى الأهلي" في غزة تلاعباً واضحاً في الأعداد. ففي يوم الانفجار، تم ختم بيانات الوفيات الفلسطينية المنقولة إلى "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" زمنياً في الساعة 5:30 مساءً، مما يعني أنها لم تشمل الوفيات الناجمة عن الكارثة. وأبلغت "حماس"، التي خفضت قليلاً ادعاءاتها الأولية من 500 إلى 471 قتيلاً، عن 478 حالة وفاة إضافية فقط بين الساعة السادسة مساءً في 17 تشرين الأول/أكتوبر والتوقيت ذاته في 18 تشرين الأول/أكتوبر، مما يعني أن 7 من سكان غزة فقط لقوا حتفهم خلال فترة الأربع والعشرين ساعة التي أعقبت انفجار المستشفى. ويشير "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" نفسه في تحديثه العاجل بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر إلى أن وزارة الصحة أفادت عن مقتل 62 من سكان غزة في غارتين جويتين على مخيمي "البريج" و"جباليا" للاجئين ليلة 17 تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي، كانت الحوادث المنفصلة هنا مسؤولة عن مقتل 533 شخصاً، كما توفي سكان غزة على الأرجح من جراء ظروف أخرى خلال تلك الفترة أيضاً. ولا تحاول وزارة الصحة التوفيق بين هذه

التناقضات، وعلى أي حال تفوق ادعاءاتها المتعلقة بوفيات "المستشفى الأهلي" بثلاث إلى أربع مرات تقديرات وكالات استخبارات غربية متعددة. لكن الانفجار في "المستشفى الأهلي" كان حدثاً فريداً من نوعه، وبالتالي من غير الواضح ما إذا كان مدى التلاعب بالبيانات يشكل حالة استثنائية أو القاعدة السائدة.

وبعد أن أعرب الرئيس بايدن عن شكوكه في 25 تشرين الأول/أكتوبر بشأن أعداد القتلى في غزة، أصدرت وزارة الصحة سجلاً مفصلاً للغاية كرد مباشر، لكنه مع ذلك احتوى على تناقضات إحصائية. على سبيل المثال، لا يتوافق أي من الرسوم البيانية الموجزة الثلاثة في الصفحتين 4 و5 من السجل بدقة مع عدد الوفيات التراكمية المزعوم البالغ 7028، الذي تم إبلاغ "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" عنه وتمت الإشارة إليه في بداية المستند. وبدلاً من ذلك، يشير الرسم البياني لإجمالي الوفيات إلى 7045، ويشير الرسم البياني الذي يقارن بين وفيات البالغين والأطفال إلى 6972، ويشير الرسم البياني الذي يقارن وفيات الذكور والإناث إلى 7075.

ويتعارض السجل أيضاً مع تقرير الوفيات الصادر عن وزارة الصحة في ذلك اليوم، والذي يميز بين الأطفال والرجال البالغين والنساء البالغات في الفترة بين 7 و26 تشرين الأول/أكتوبر. وبينما يدعي تقرير وزارة الصحة اليومي مقتل 2913 طفلاً و1568 امرأة و2150 رجلاً و397 مسناً، إلا أن السجل يبلغ عن 3029 حالة وفاة بين الأطفال (2781 تم التعرف عليها بالكامل و248 لم يتم التعرف عليها)، و1416 حالة وفاة بين النساء البالغات، و2088 بين الذكور البالغين، و462 بين كبار السن، و33 حالة وفاة مجهولة الهوية موزعة على فئات البالغين. وتشير هذه الفوارق إلى خطأ لا مفر منه.

وتفاقت مشاكل الإبلاغ عن الوفيات بعد أن بدأت إسرائيل غزوها البري في 27 تشرين الأول/أكتوبر. على سبيل المثال، في الفترة ما بين 27 و29 تشرين الأول/أكتوبر، تظهر تقارير وزارة الصحة انخفاضاً في مجموع عدد الرجال الذين قتلوا (بقدر 72، من 2231 إلى 2159). وتُظهر انخفاضاً آخر من 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر (بقدر 274، من 2890 إلى 2616) (انظر الجدول 1). ولم يتم تفسير هذه التخفيضات، ولا توجد أدلة تشير إلى أن وزارة الصحة رأت أدلة لإلغاء إحصائياتها السابقة قبل كل تخفيض في عدد الذكور.

Table 1. Days on Which Gaza Authorities Reduced the Male Fatality Count

	October 27	October 29	Difference	November 4	November 5	Difference
Men	2,231	2,159	-72	2,890	2,616	-274
Women	1,643	2,062	419	2,123	2,550	427
Children	3,038	3,324	286	3,900	4,008	108
Elderly	414	460	46	572	596	24
Total	7,326	8,005	679	9,485	9,770	285

ويُعتبر معدل وفيات الذكور البالغين مقارنةً بالفئات الأخرى منذ 28 تشرين الأول/أكتوبر، يوم إعداد التقرير بعد بدء الغزو البري الإسرائيلي، منخفضاً بشكل لافت (انظر الشكل 2 والجدول 2). وفي الفترة ما بين 28 تشرين الأول/أكتوبر و10 تشرين الثاني/نوفمبر، زُعم أن الرجال شكلوا 17 في المائة فقط من الوفيات، مقابل

أكثر من 34 في المائة من الوفيات بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و27 تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من القتال البري العنيف.

كما تتباين أرقام "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" ووزارة الصحة بشكل كبير بين 31 تشرين الأول/أكتوبر و7 تشرين الثاني/نوفمبر. على سبيل المثال، أبلغ "مكتب الأمم المتحدة" عن مقتل 307 امرأة أخرى في 4 تشرين الثاني/نوفمبر مقارنةً بعدد وزارة الصحة، وعدد أقل من 307 رجلاً. بالإضافة إلى ذلك، لم يقيم "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" بتحديث إجمالي عدد كبار السن الذين قتلوا في غزة بشكل منتظم، على الرغم من أن تقارير وزارة الصحة فعلت ذلك. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تقارير الوزارة أو قرارات "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" مسؤولة عن التناقضات.

Figure 2. Claimed Death Toll per Day, Gaza Health Ministry

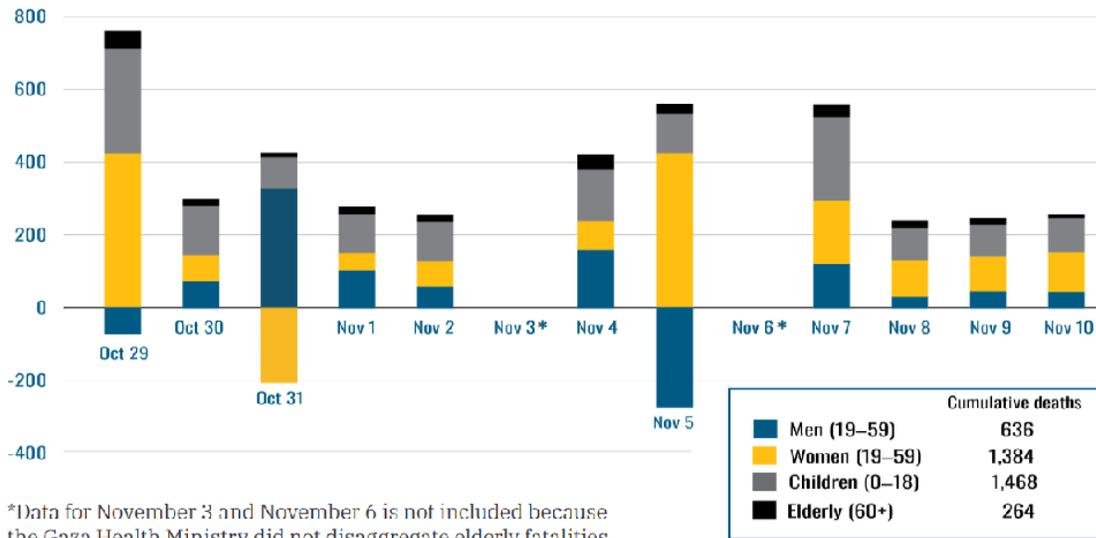


Table 2. Claimed Gaza Fatality Count Before and After the IDF Ground Invasion, Gaza Health Ministry

	Before Ground Invasion (10/7-10/27)		After Ground Invasion (10/28-12/31)	
	Fatality count	Percentage	Fatality count	Percentage
Men	2,496	34.1%	3,602	24.6%
Women	1,792	24.5%	4,808	32.8%
Children	3,038	41.5%	6,242	42.6%
Total	7,326		14,652	

تسليم المهام من وزارة الصحة إلى "المكتب الإعلامي الحكومي" في 11 تشرين الثاني/نوفمبر

أصبحت التناقضات أكثر وضوحاً بعد انهيار الجهود التي بذلتها وزارة الصحة في غزة لإحصاء الوفيات في 10 تشرين الثاني/نوفمبر تقريباً، وتولى "المكتب الإعلامي الحكومي" هذه المهمة حتى 2 كانون الأول/ديسمبر على الأقل، عندما استأنفت وزارة الصحة تقاريرها اليومية. وفي حين أن الوزارة لم تنشر مجاميع فرعية منذ استئناف تقاريرها، إلا أنها أكدت باستمرار أن ما يقرب من 70 في المائة من القتلى هم من النساء والأطفال، وهي نسبة كررتها العديد من وسائل الإعلام والأمم المتحدة.

ويصف "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" "المكتب الإعلامي الحكومي" بأنه يقع ضمن نطاق السلطات "المحلية" أو "الأمر الواقع" في غزة، وتختلف تحديثاته بشأن عدد القتلى، المصنفة حسب المجموعة، بشكل حاد وغير قابل للتفسير عن تلك التابعة لوزارة الصحة. وينبغي النظر إلى أرقام وزارة الصحة الصادرة منذ 11 تشرين الثاني/نوفمبر بمزيد من الشك نظراً لاعتراض الوزارة بأن الأرقام الخاصة بشمال غزة تأتي من "مصادر إعلامية موثوقة"، لم يتم التحقق منها ومن غير المرجح أن تشمل القتلى من المسلحين.

وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، نشرت وزارة الصحة تقريراً مفصلاً عن وضع الصحة العامة كشف تفاصيل مهمة حول أعداد القتلى في غزة. وأكد هذا التقرير علناً ما كان يتكهن به المراقبون منذ فترة، وهو أنه منذ 11 تشرين الثاني/نوفمبر، لم تقم وزارة الصحة بإدخال الوفيات من شمال القطاع في نظام التجميع المركزي الخاص بها، وبدلاً من ذلك اعتمدت على "مصادر إعلامية موثوقة" للإبلاغ عن حوالي 4143 حالة وفاة (22.5 في المائة من الإجمالي المزعوم). ويثير هذا الاعتراف، الذي لا تتم الإشارة إليه في منشورات "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" أو في أي إصدار آخر، مخاوف منهجية متعددة. ومن المرجح أن تحدد التقارير الإخبارية عدد النساء والأطفال الذين قُتلوا أكثر من عدد الرجال أو المقاتلين نظراً للطبيعة الأساسية لوفيات النساء والأطفال والضغط المحلي للتقليل من شأن الإجراءات الإسرائيلية ضد المقاتلين.

وتكشف المقارنة بين بيانات وزارة الصحة وبيانات "المكتب الإعلامي الحكومي" حتى 11 كانون الأول/ديسمبر عن اختلافات جوهرية بين إحصاءاتهما. وتُظهر أيضاً أن الوزارة لا تقسم بشكل شامل المجموع البالغ 18396 بحسب المجموعة، بل من بين 14253 حالة وفاة مسجلة في نظام معلوماتها المركزي (تأتي أكثر من 4,000 حالة وفاة أخرى، كما هو مذكور، من التقارير الإعلامية)، ولا تحدد سوى 5577 رجلاً بالغاً (39.1 في المائة)، و4349 امرأة بالغة (30.5 في المائة)، و4327 طفلاً (30.4 في المائة). وفي المقابل، يُبلغ "المكتب الإعلامي الحكومي" عن مجموع فرعي من 6200 امرأة و8000 طفل قتلوا من أصل 18412، مما يشير إلى مقتل 4212 رجلاً على الأكثر. ويبدو أن هذه الفجوة الصارخة بين أرقام وزارة الصحة و "المكتب الإعلامي الحكومي" تؤكد المبالغة الكبيرة في تقدير وفيات الأطفال والنساء من قبل هذا الأخير، مع افتراض وجود نظام مركزي أكثر موثوقية لدى وزارة الصحة فيما يتعلق بالاستعانة بالمصادر الإعلامية. (يوضح الجدول 3 التوزيع المزعوم للوفيات المستمدة من تقارير وسائل الإعلام).

وقد اتسعت هذه الفجوة منذ ذلك الحين. ففي تقرير صدر في 1 كانون الثاني/يناير، ذكرت وزارة الصحة أن من بين 15249 حالة وفاة مسجلة في نظام المعلومات المركزي لديها، وذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر ومن دون أن تشمل النسبة أي وفيات في شمال غزة خلال الفترة الممتدة من 11 تشرين الثاني/نوفمبر حتى ذلك التاريخ، كان 6088 أو 39.9 في المائة من الذكور. وفي اليوم نفسه، نشر "المكتب الإعلامي الحكومي" أرقاماً

تشير إلى أن 6098 رجلاً كحد أقصى قد يكونوا قد قتلوا في جميع أنحاء غزة، مما يعني أن 10 فقط لقوا حتفهم في شمال القطاع خلال واحد وخمسين يوماً من القتال البري العنيف. (انظر الجدول 4).

وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، في خطوة تعكس اتجاهاً متسارعاً على ما يبدو نحو خفض عدد الوفيات من الذكور، نقل "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" أرقام "المكتب الإعلامي الحكومي" التي تدعي وفاة أكثر من 15000 شخص (أكثر من 6000 طفل، وأكثر من 4150 امرأة، وبالتالي حد أقصى من حوالي 4850 رجلاً على ما يبدو). وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، بعد عشرة أيام، أبلغ "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" عن عدد الوفيات المزعوم من قبل "المكتب الإعلامي الحكومي" وهو 17487 حالة وفاة (7729 طفلاً، و5153 امرأة، و4605 رجلاً، أي أقل بـ 245 شخصاً من العدد المزعوم في 28 تشرين الثاني/نوفمبر). وبعد أن توقف "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" عن استخدام أرقام "المكتب الإعلامي الحكومي"، استمرت التعديلات، حيث أبلغ "المكتب الإعلامي الحكومي" عن مجموع فرعي يشير إلى حد أقصى لعدد الوفيات بين الذكور هو 5800 حالة في 20 كانون الأول/ديسمبر، و5835 حالة كحد أقصى في 7 كانون الثاني/يناير، مما يعني أن 35 رجلاً فقط لقوا حتفهم في جميع أنحاء غزة خلال ثمانية عشر يوماً.

HOW HAMAS MANIPULATES GAZA FATALITY NUMBERS

Table 3. Gaza Health Ministry and GMO Claims on December 11

	GMO Report 12/11	Health Ministry Report 12/11 (all of Gaza through 11/10, only southern Gaza post-11/10)*	Media Sources (northern Gaza post-11/10)
Men	4,196	5,577	-1,381
Women	6,200	4,349	1,851
Children	8,000	4,327	3,673
Total	18,396[†]	14,253	4,143

* Figures drawn only from the Health Ministry's central collection system.

[†] For a fuller explanation of this total, which was adjusted from an earlier tally, see endnote 45.

Table 4. Gaza Health Ministry and GMO Claims on December 31

	GMO Report 12/31	Health Ministry Report 12/31 (all of Gaza through 11/10, only southern Gaza post-11/10)*	Media Sources (northern Gaza post-11/10)
Men	6,098	6,088	10
Women	6,600	4,659	1,941
Children	9,280	4,602	4,678
Total	21,978	15,349	6,629

*Figures drawn only from the Health Ministry's central collection system.

وهكذا، في حين يبدو أن الفوضى في شمال غزة قد منعت وزارة الصحة من التحقق من الوفيات، فقد تُرك المجال أمام وكالات أخرى لاحتمال التلاعب بتقاريرها. وتشكل الوفيات المذكورة في "التقارير الإعلامية" حوالي 61 في المائة من إجمالي الوفيات المبلغ عنها بين 10 تشرين الثاني/نوفمبر و31 كانون الأول/ديسمبر، مما يؤثر بلا شك على نسبة الوفيات المزعومة بين النساء والأطفال. وعلى الرغم من ادعاء وزارة الصحة المتكرر على نطاق واسع بأن النساء والأطفال يشكلون حوالي 70 في المائة من حصيلة الوفيات، إلا أن أرقام الوزارة التي من المرجح أن تكون موثوقة، والواردة ضمن نظام التجميع المركزي، تشير إلى أن ما يقرب من 40 في المائة من الوفيات في جميع أنحاء القطاع قبل 10 تشرين الثاني/نوفمبر وفي جنوب غزة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر هم من الذكور. ومن المرجح أن تكون هذه النسبة أعلى في شمال غزة، الذي شهد أكثر من شهرين من القتل البري العنيف، مما يشير إلى أن النساء والأطفال يشكلون أقل من 60 في المائة من الوفيات.

وتقدم ادعاءات جيش الدفاع الإسرائيلي عن القتلى في صفوف العدو مقياساً مفيداً للمقارنة. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الجيش الإسرائيلي، وفقاً لتقاريره، حوالي 9000 مسلح (دون احتساب ما يقرب من 1000 قتيل داخل إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر أو ما بعده). وهذه النسبة المقدر، التي ينبغي التعامل معها بشئ من الشك، تسلط الضوء على الفجوة الهائلة بين ادعاءات "حماس" والادعاءات الإسرائيلية، لا سيما وأن العديد من الرجال الذين أبلغت عنهم وزارة الصحة في حصيلة القتلى يوم 31 كانون الأول/ديسمبر، والذين بلغ عددهم 6088 رجلاً، كانوا حتماً من المدنيين. وتقدر وكالات الاستخبارات الأمريكية من جانبها، أن إسرائيل قتلت ما بين 20 و30 في المائة من القوة المقاتلة لـ"حماس"، أو ما بين 5000 و9000 مقاتل.

ومن جانبه، استخدم "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" مزيجاً من أرقام وزارة الصحة و"المكتب الإعلامي الحكومي" لوفيات مجموعاته الفرعية، ولكنه امتنع عن تحديث هذه الأرقام منذ 11 كانون الأول/ديسمبر على الرغم من تحديثه للمجموع العام. ففي 11 كانون الأول/ديسمبر، استشهد "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" بإحصاء "المكتب الإعلامي الحكومي" من 7 كانون الأول/ديسمبر للإبلاغ عن مقتل 5153 امرأة و7729 طفلاً، مما يعني أن عدد القتلى من الذكور يبلغ 5514، وهو أساساً أقل من إجمالي وزارة الصحة البالغ 5577 حالة وفاة من الذكور من بين 14253 حالة وفاة في نظام التجميع المركزي الخاص بها. بعبارة أخرى، يبدو أن "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" ينقل دون انتقاد أو تمحيص ادعاء "المكتب الإعلامي الحكومي" غير المثبت بعدم مقتل أي رجل في شمال غزة بين 11 تشرين الثاني/نوفمبر و11 كانون الأول/ديسمبر.

وبعد استخدام إحصائيات "المكتب الإعلامي الحكومي" لمدة شهر، أصدر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" تحذيره بشأن "المنهجية غير المعروفة" في 21 كانون الأول/ديسمبر. والجدير بالذكر أنه في هذا التاريخ، أشارت ادعاءات "المكتب الإعلامي الحكومي" إلى مقتل 5800 رجل كحد أقصى، أي 23 رجلاً إضافياً فقط بالمقارنة مع العدد الذي حددته وزارة الصحة من خلال نظام التجميع المركزي الخاص بها وحده قبل عشرة أيام من ذلك التاريخ. وفي 3 كانون الثاني/يناير، أزال "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" أي إشارة إلى المجاميع الفرعية للوفيات من تقاريره، وبعد 11 كانون الثاني/يناير، لم يعد المكتب يسلط الضوء على الادعاء القائل بأن 70 في المائة من الوفيات في غزة هم من النساء والأطفال.

النقص المنهجي في الإبلاغ عن الوفيات من الذكور

يشكل الإبلاغ الناقص عن وفيات الذكور البالغين، الذي تبيّنه هذه الدراسة، العيب الأكثر وضوحاً في أنظمة الإبلاغ في غزة، لا سيما منذ تولي "المكتب الإعلامي الحكومي" مهامه بعد 10 تشرين الثاني/نوفمبر. ففي أي نزاع، تزداد أعداد الوفيات التراكمية بشكل عام في جميع المجموعات الفرعية ما لم تظهر أدلة من شأنها إبطال التقارير السابقة أو اقتراح إعادة التصنيف بين المجموعات الفرعية. ولكن في الحرب الحالية، تبّلع وزارة الصحة في غزة و "المكتب الإعلامي الحكومي" بانتظام عن أعداد وفيات بين الذكور أقل من الأعداد الفعلية، ويظهر النمط العام للإحصائيات نسبة منخفضة بشكل غير متوقع من الوفيات بين الذكور، الذين يُفترض أن تتوافق وفياتهم على الأقل مع نسبهم الديموغرافية، إن لم تتخطاها، نظراً لدورهم في القتال البري.

الدافع وراء الإبلاغ الناقص عن الوفيات من الذكور

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تتعمد "حماس" الإبلاغ عن عدد الوفيات من الذكور أقل من العدد الفعلي أو إساءة توصيف هذه الوفيات بشكل منهجي وكبير في هذه الأزمة، بعد أن امتنعت على ما يبدو عن القيام بذلك في الجولات السابقة من النزاع؟ والتفسير الواضح لذلك هو أن لدى "حماس" حوافز قوية لتصوير عملية غزة الحالية كعملية عشوائية بشكل خاص وتركز بشكل رئيسي على النساء والأطفال غير المقاتلين، من أجل وقف الهجوم الإسرائيلي قبل أن تفقد الحركة السيطرة على قطاع غزة بأكمله وتواجه احتمال تعرضها لهزيمة ساحقة.

وتُعتبر حملات العلاقات العامة والحرب الإعلامية التي تقوم بها "حماس"، لا سيما بعد انفجار 17 تشرين الأول/أكتوبر في "المستشفى الأهلي"، مفيدة. على سبيل المثال، في ليلة انفجار المستشفى، ادعت "حماس" أن غارة إسرائيلية أدت إلى مقتل 471 شخصاً من سكان غزة. وتقدّر وكالات الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية وغيرها بكل ثقة أن الكارثة نتجت عن صاروخ فاشل أطلقته "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، حيث بلغ عدد القتلى ما يقرب من مائة شخص، مما يثير مخاوف من أن "حماس" ربما تقوم بتضخيم أعداد القتلى في حوادث أخرى أيضاً.

ويضطلع "المكتب الإعلامي الحكومي" التابع لـ "حماس"، وهو جزء من الآلة الدعائية للحركة، بدور ناشط بشكل خاص في تعميم الرواية التي مفادها أن الغالبية العظمى من الوفيات هي من النساء والأطفال. وتُظهر أرقام وزارة الصحة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر، كما ذكرنا سابقاً، أن الذكور يشكلون 40 في المائة من الوفيات، وهذا الرقم لا يشمل المناطق الشمالية بعد 11 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يُتوقع منطقياً أن تتجاوز نسبة الرجال الذين قُتلوا بكثير النسبة في جنوب القطاع، وذلك نظراً لأسابيع من القتال البري هناك. ولكن أرقام "المكتب الإعلامي الحكومي" العائدة لليوم نفسه تُظهر أن الذكور يشكلون 23 في المائة فقط من الوفيات. كما تزعم وزارة الصحة، في تناقض مع بياناتها الخاصة، أن 70 في المائة من الوفيات هي من النساء والأطفال. وعلى أقل تقدير، تتطلب هذه التناقضات، سواء ضمن تقارير وزارة الصحة أو بين الوزارة و "المكتب الإعلامي الحكومي"، شرحاً إضافياً للمنهجية والإجراءات قبل اعتبار البيانات جديرة بالثقة، مع إيلاء اهتمام خاص للوفيات المستندة بوضوح إلى التقارير الإعلامية في شمال غزة.

ملاحظات أخيرة

لا يقلل أي من التحليلات المقدمة هنا من حجم المأساة الإنسانية في غزة منذ أن أشعلت "حماس" الحرب مع إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لسكان القطاع الساحلي.

ومن خلال دمج المنشآت العسكرية داخل المناطق المدنية، تُعرض "حماس" حياة المدنيين الذين تزعم أنها تحميهم لخطر أكبر، ومن خلال فشلها في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، فإنها تسعى إلى إخفاء خسائرها العسكرية وتضخيم الوفيات بين المدنيين. وبالتالي، يشكل استخدام الدروع البشرية ميزة في ساحة المعركة وفي القتال من أجل كسب الرأي العام.

ويشكل تتبع الوفيات تحدياً منفصلاً في الحرب بين "حماس" وإسرائيل. إن القيام بذلك في ساحة معركة مثل غزة أمر صعب للغاية، وغالباً لا تُعرف الحصيلة الفعلية إلا بعد انتهاء الأعمال العدائية، أو تبقى غير واضحة. وفي الحرب الحالية، لن يتم دفن المزيد من الفلسطينيين إلا بعد توقف القتال. فضلاً عن ذلك، يدعي "المكتب الإعلامي الحكومي" أنه اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر، كان أكثر من 7000 شخص من سكان غزة محاصرين تحت أنقاض المباني المنهارة، على الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان يتم تحديث هذه القائمة مع انتشار الجثث أو إنقاذ الأشخاص. ولا أحد يعرف عدد مقاتلي غزة الذين دُفِنوا في الأنفاق أو عدد الأشخاص الذين تم دفنهم خلال عمليات الدفن الجماعي.

وحتى في إسرائيل، الدولة التي تتمتع بقدرة مؤسسية عالية وبنية تحتية متطورة ومتخصصة للاستجابة للأعداد الكبيرة من الضحايا، استمر انتشار الجثث بعد مضي أكثر من شهر على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، إلا أنه لا يتم التعرف على القتلى إلا ببطء، وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر تم تعديل عدد القتلى من حوالي 1400 إلى حوالي 1200.

إن توقع دقة بالغة في تحديد أعداد القتلى في منطقة الحرب، حيث غالباً ما تتراوح التقديرات بعشرات الآلاف، يُعد من شبه المستحيلات. وما يمكن تأكيده هو أن الإحصائيات التي تعدها "حماس" غير متنسقة وغير دقيقة، ويتم التلاعب بها بشكل منهجي على ما يبدو للتقليل من عدد المسلحين الذين قتلوا والمبالغة في نسبة غير المقاتلين الذين تأكد موتهم. ويتم الاستشهاد بأرقام وزارة الصحة في غزة و "المكتب الإعلامي الحكومي" على نطاق واسع، في الكثير من الحالات دون تحذيرات، للدعاء في معظم الأحيان بأن إسرائيل تقوم بعمليات قصف عشوائي أو محاولات إبادة جماعية، تستهدف بشكل أساسي النساء والأطفال. وحتى في التحليلات الأكثر دقة، مثل مقالة صحيفة "هآرتس" التي تتناول الحملة الجوية فقط، لا تتم ببساطة معالجة مسألة الإبلاغ الناقص عن الوفيات من المقاتلين، مما يحجب عنصراً أساسياً من نسبة الوفيات بين المدنيين والمقاتلين. ومن دون تقدير دقيق نسبياً لنسبة الوفيات بين المدنيين والمقاتلين، لا يمكن إصدار أحكام نهائية بشأن طبيعة الحملة العسكرية الإسرائيلية.